مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الأول ، ص 144 – ص 177، 2003م

الممارسات الاحتلالية الاسرائيلية ونتائجها المباشرة على مدينة القدس عام 1967

أكرم محمد عدوان*

كلية الآداب – الجامعة الإسلامية – غزة

ص.ب : 108 ، غزة – فلسطين

ISRAELI OCCUPATION PRACTICES AND THEIR IMMEDIATE IMPACT ON JERUSALEM IN 1967

ملخص يتناول البحث بالدراسة الممارسات الاحتلالية الإسرائيلية ونتائجها المباشرة على مدينة القدس عام 1967م ، خاصة تلك النتائج التي أعقبت مباشرة حرب عام 1967م.

وتهدف الدراسة بشكل رئيس إلىإبراز السياسة الصهيونية على مدينة القدس في مختلف المجالات – السياسية– الاقتصادية– الاجتماعية – الثقافية – الدينية، وآثارها على مدينة القدس ، وهي السياسة التي هدفت من ورائها إسرائيل جعل مدينة القدس خارج نطاقها العربي الإسلامي ، والعمل على تهويدها والسيطرة عليها بالكامل.

Abstract This paper deals with Israeli Occupation practices and their immediate impact on Jerusalem in 1967. it focuses specifically on the consequences that followed the 1967 war immediately.

The study aims mainly at highlighting the Zionist political, economic, social, cultural and religious policy in Jerusalem.

The paper indicates how such policy intended to transform its Arab- Islamic features in order to judaize and have control of the city.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة الي كونها تناقش وتركز علي النتائج المباشرة لحرب عام 1967م علي مدينة القدس ، تلك النتائج التى خلقت واقعاً جديداً علي كل مجالات الحياة داخل المدينة المقدسة .

---

* أستاذ التاريخ المساعد.

فقد بدأت الخطوات الفعلية للصهاينة لتهويد المدينة بعد هذا التاريخ ، إذ أعلنوا ضم المدينة وجعلوها عاصمة لدولتهم المزعومة ، ثم بدأوا بتهويد كل ما هو عربي واسلامي داخل مدينة القدس وفي كل المجالات ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية.

ويمكن القول أن الاجراءات الصهيونية لتهويد المدينة وتغيير معالمها الدينية والتاريخية قد نجحت الي حد كبير خاصة في السنوات الأولي التي تبعت حرب عام 1967م،فقد عمدت سلطات الاحتلال الصهيوني من خلالها الى العمل علي فرض واقع جديد علي مدينة القدس ، من خلال العديد من الممارسات التي قامت بتطبيقها علي أرض الواقع مثل : تدمير العديد من الأحياء السكنية التابعة للعرب كحي المغاربة وحي الشرف، ومصادرة الاراضي ، وتدمير كل معالم المدينة التي تدل علي كونها مدينة عربية اسلامية

وتهدف الدراسة الي إلقاء الضوء علي أهم النتائج التي ترتبت علي الاحتلال الصهيوني لمدينة القدس عام 1967م خاصة النتائج التي أعقبت الحرب مباشرة.

كما تهدف الدراسة أيضاً إلي ابراز نتائج السياسة الصهيونية في مختلف المجالات علي مدينة القدس ، وكيف استطاعت الاجراءات الصهيونية العديدة تحقيق ما كانت تصبو الية منذ احتلال الجزء الغربي من المدينة عام 1948م وهو جعل مدينة القدس خارج نطاقها العربي الاسلامي وتكثيف الاجراءات لتهويدها والسيطرة عليها بالكامل.

حدود الدراسة وإطارها : يقتصر الحديث هنا علي الفترة التاريخية التي أعقبت حرب عام 1967م مباشرة ، خاصة السنوات الثلاث التى تركزت فيها عملية تغيير معالم المدينة في كل المجالات ، ويدور الحديث هنا عن تلك النتائج التي حاول من خلالها الصهاينة فرض أمر واقع جديد علي مدينة القدس قبل أن يفيق العرب من صدمتهم وقبل أن يتخذ العالم أية اجراءات تحول دون تطبيق تلك السياسة.

وكما يشهد الواقع فإن الإجراءات الصهيونية لازالت مستمرة حتى يومنا هذا لتهويد المدينة،وعليه فقد قامت العديد من الدراسات حول تلك الاجراءات التعسفية . وقد رأى الباحث أن يقف على دراسة النتائج المباشرة لحرب عام 1967م. لكونها تمثل حجر الأساس لما يحدث اليوم من استمرار لعملية تهويد مدينة القدس .

وقد استخدم الباحث خلال الدراسة منهجين رئيسين : الأول المنهج التاريخي الوصفي الذي اعتمد علي الوثائق والدراسات والمراجع التي قامت بالتركيز علي الموضوع ، والثاني المنهج التحليلي الذي حاول من خلاله الباحث تحليل الوقائع والأحداث والإجراءات قدر المستطاع.

وانتهي الباحث الي وضع خاتمة حاولت التركيز علي أهم النتائج التي توصل إليها خلال الدراسة .

أولاً:- النتائج السياسية والإدارية لحرب عام 1967م على مدينة القدس

في الخامس من يونيو /حزيران/1967م، قام الصهاينة بشن هجوم واسع النطاق علي كل الجبهات المجاورة لهم ، وكان من أهم نتائج هذا الهجوم ، احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومنطقة الجولان السورية ، وباشر الصهاينة منذ احتلالهم لتلك المناطق الي تثبيت سيطرتهم عليها للاحتفاظ بكل المكاسب السياسية والإقليمية التي أحرزوها نتيجة الحرب ، وعمدوا إلي التهرب من كل القرارات الدولية التي شجبت العدوان والتغيرات التي قاموا بها في كل تلك المناطق .

وقد دخلت مدينة القدس دائرة التغييرات الصهيونية ، بعد أن تم لهم السيطرة علي كامل المدينة وذلك نظراً للأهمية السياسية والاستراتيجية والدينية التي كانت تمثلها مدينة القدس في الفكر الصهيوني ، من هنا بدأ العمل سريعاً من قبل الصهاينة لتغيير معالم المدينة وفي كل المجالات، وذلك لخلق واقع جديد علي الأرض لفرض تلك السيطرة الصهيونية . (1)

فقد بدأت السلطات الصهيونية ومنذ اليوم الأول من سيطرتها علي مدينة القدس تنفيذ مخطط مدروس بطريقة محكمة ومعدة مسبقاً لتعزيز التواجد الصهيوني في المدينة ، الهدف منه تهويد مدينة القدس وجعلها عاصمة لكيانهم المزعوم ولتكون ضمن حزام أمني للدفاع عن بقية الأراضي التي احتلوها عام 1948م، لهذا فقد ساروا في عملية التهويد والسيطرة من خلال العديد من والسياسات .(2)

ضم مدينة القدس

فور الاحتلال الصهيوني لمدينة القدس أصدر الكنيست الصهيوني في 27/يونيو / 1967م قانوناً ينص علي ضم مدينة القدس الشرقية وضواحيها الي الدولة الصهيونية ، وأطلق عليه اسم (قانون الادارة والنظام لعام 1948م) وقد خول هذا القانون حكومة اسرائيل تطبيقه علي أية مساحة من الأراضي التى ترى تلك الحكومة ضمها الي الأراضي التي احتلتها عام 1948م.

وقد قام الكيان الصهيونى ومن أجل عدم اثارة الحفيظة الدولية علية انذاك بالرجوع الى أنظمة السلطة والقضاء لديه والمقر فى 26/أيلول/1948م ، بتعديل القانون السابق وذلك بإضافة الفقرة(11ب) للقانون المذكور والتى تخول الحكومة تطبيق هذا القانون ، على أية مساحة من الأرض ترى الحكومة ضمها إلى أراضى اسرائيل ، وقد اعلن هذا القانون بالفعل فى 27/حزيران/1967م، تحت اسم (قانون القضاء و الادارة المعدل رقم11 لعام 1967م).(3)

وأشارت أهم بنود القانون الي أن " القدس الموحدة هي عاصمة دولة اسرائيل ، والقدس هي مقر رئاسة الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، ويتم حماية الأماكن المقدسة من التدنيس أو الحاق أي أضرار أخري بها قد تعيق حرية وصول المدنيين لها، وستبذل الحكومة كل جهودها لضمان تطوير وازدهار مدينة القدس ، وذلك برصد المخصصات المالية وغيرها علي أن يتعرض كل من يتعدى علي حرمة الأماكن المقدسة أو ينال من قدسيتها للحبس لمدة سبع سنوات ، ويتعرض للحبس لمدة خمس سنوات أي شخص يعمل للحد من حرية الأفراد من مختلف الديانات في زيارة الأماكن المقدسة الخاصة بهم أو إيذاء مشاعرهم في هذا الشأن" .(4)

يبدو أن الصهاينة أرادوا من خلال هذا القانون أن يمتصوا الغضب العربي والاسلامى الناتج عن قيام الصهاينة باحتلال المدينة والبدء بتغيير معالمها الاسلامية ، واظهار مدى التسامح تجاه الديانات المختلفة داخل المدينة ، وذلك لتفادي أي نقد دولي لما قامت به من اجراءات عسكرية داخل المدينة في هذه المرحلة علي الأقل ، والمهم أن جوانب عديدة من هذا القانون بالذات لم يقم الصهاينة بتطبيقه علي أرض الواقع خلال

السنوات اللاحقة للاحتلال، ومما يؤكد ذلك ما تعرضت له الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية للانتهاكات المتكررة حتى يومنا هذا.

والي جانب هذا القانون اتخذت الكنيست قانوناً آخر ينص علي تعديل مرسوم البلديات ، بند (18أ)، والموقع من قبل وزير الداخلية الإسرائيلى آنذاك –حاييم شابيرا– اطلق عليه اسم [توسيع منطقة بلدية القدس رقم 5727 لعام 1967] ، وقد اقر هذا القانون فى نفس الجلسة التى أقر فيها قانون القضاء والإدارة. ويخول من خلاله وزير الداخلية بتوسيع نطاق بلدية القدس ، عن طريق ضم مناطق جديدة لتلك البلدية ، وامكانية تعيين أعضاء جدد فى المجلس البلدى من السكان المضمومين (5).

وكان الهدف من وراء هذا القانون هو توسيع مساحة مدينة القدس لتشمل أماكن جديدة تصبح خاضعة للسيطرة الصهيونية .

ولتطبيق هذا القانون علـــي أرض الواقـــع أصـــدر ســـــكـــرتيـــر الحكومة في 28/يونيو/ 1967م أمراً أطلق علية اسم (أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة 1967م) ، أعلن فيه" أن مساحة أرض اسرائيل المشمولة في الجدول الملحق بالأمر هي خاضعة لقانون قضاء وادارة الدولـــة الإسرائيلية" ويضم هذا الجدول ، منطقة تنظيم أمانة مدينة القدس (البلدية) التي تقع تحت الحكم الاردني (ما بين المطار وقرية قلنديا شمالاً ، وبيت حنينا غرباً ، وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوباً، وقرى الطور والعيزرية وعناتا والرام شرقاً) ، ويسكن هذه المنطقة حوالي مائة ألف من العرب ، وأصبحت بموجب هذا القانون جميع الأملاك والأراضي التي تقع ضمن حدود القدس الموسعة جزءً من أراضي دولة اسرائيل.(6)

وعشية اعلان هذه القوانين ، كان المخطط الهيكلي الجديد للقدس يتم علي قدم وساق حيث تم إضافة خمسين كيلو متراً مربعاً الي مساحة المدينة من الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م ، واتضح من هذا المخطط أن المساحة الإجمالية لمدينة القدس سوف تصبح (108 كيلو متر مربع) يخصص منها (41 كيلو متراً مربعاً) للسكن و(38 كيلو متراً مربعاً) للحدائق والساحات العامة ، و(11 كيلو متراً مربعاً) للمناطق المفتوحة ، و(6و3 كيلو مترات مربعة) للمؤسسات العامة، و(6و4 كيلو مترات مربعة) للتجـــــارة

والصنـــاعة، وبتاريخ 29/يونيو/1967م ، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي ، أمراً يقضى بحل مجلس أمانة القدس العربي المنتحب من سكان القدس ، وبطرد أمين القدس روحي الخالدى من عمله وبإلحاق موظفي وعمال أمانة القدس ببلدية القسم المحتل من المدينة عام 1948م.(7)

وقد نفذت السلطات العسكرية الصهيونية هذه القرارات والأوامر فوراً ، فاستولت علي جميع ممتلكات وأجهزة وسجلات الحكومة الاردنية ودوائرها ومحاكمها ،واستولت كذلك علي جميع ممتلكات وسجلات وأثاث بلدية القدس وقامت بإلحاقها بدوائرها ومحاكمها وبلدياتها الصهيونية ، ثم قامت بإلغاء جميع القوانين والأنظمة الاردنية واستعاضت عنها بالقوانين والأنظمة الصهيونية، وفرضت بالقوة جهازاً عسكرياً صهيونياً، وأخضعت كل السكان العرب في المدينة لحكمه.(8)

ولإحكام عملية الضم السياسي والإداري، أقامت سلطات الاحتلال عدداً من مراكز الحدود العسكرية والبوليسية والجمركية على الطرق والمنافذ التي تربط مدينة القدس بالمدن والقرى المجاورة لها ، وألزمت الداخلين والخارجين بالحصول علي تصريح عسكري ، وهو ما يعني عزل مدينة القدس عن المناطق المجاورة لها مما سيلحق العديد من الأضرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية بها.(9)

وفي 29/يونيو/1967م ، تمت إزالة الحواجز التي كانت تفصل قسمي المدينة ، بحيث اندفع الصهاينة الي داخل القسم الشرقي الذي تم احتلاله عام 1967م .(10)

كذلك قامت سلطات الاحتلال ، بمنع الدخول الي مدينة القدس الشرقية للمواطنين العرب الذين كانوا خارجها قبل احتلالها إلا بتصريح من الحاكم العسكري للمنطقة ، ورفضت اعتبار أى عربي كان خارج المدينة وقت الإحصاء الذي أجرته علي المواطنين العرب في القدس ، حتى ولو كان في زيارة لمدينة عربية اخرى مجاورة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة من ضمن سكان القدس .(11)

وقد أجرت سلطات الاحتلال في 25/يوليو/1967م ، إحصاء لسكان مدينة القدس سجلت بموجبه أسماء جميع الموجودين بالمدينة من مواطنين وأجبرتهم خلال ثلاثة أشهر على الحصول علي بطاقات اثبات شخصية صهيونية ، هذه البطاقات لا تفرض علي

حامليها الجنسية اليهودية ، واعتبرت جميع سكان القدس الغائبين بحكم العمل أو طلب العلم أو الزيارة أو النازحين بسب الحرب اعتبرتهم جميعاً غائبين وحرمتهم من حق العودة الي مدينة القدس وجردتهم من كل حقوقهم في المواطنة.(12)

ويقدر عدد الذين حرموا من العودة إلي بيوتهم وعائلاتهم حوالي مائة ألف شخص ، لا يزالون مشتتين ومبعدين عن مدينة القدس ، بينما يحصل أي صهيوني أينما كان موقع وجوده علي حق الانتساب للقدس وسكانها وعلي حق الاقامة فيها كمواطن صهيوني ، فقد أنشأت سلطات الاحتلال مكتباً خاصاً لتوطين الصهاينة في مدينة القدس الشرقية وتوفير المساكن وفرص العمل لهم سواء داخل المدينة أو خارجها .(13)

وقد لاقت هذه الإجراءات السريعة للسلطات العسكرية الصهيونية داخل مدينة القدس ، استنكاراً واضحاً وصريحاً من كل مسلمي ومسيحيي العالم ، وقد أ صدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قراري (2253) و(2254) الصادرين في الرابع والرابع عشر من يوليو/ 1967م أعلنت من خلالهما أن الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس الإداري والقانوني ، هي اجراءات باطلة وناشدتها إلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها فعلاً مع الكف فوراً عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير وضع المدينة المقدس .(14)

أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أبدت في هذه المرحلة لا مبالاة مدهشة تجاه الإجراءات الصهيونية في مدينة القدس ، وذلك بامتناعها عن التصويت وسط ما يشبه الإجماع في تأييد القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة استنكاراً لضم الصهاينة لمدينة القدس .(15)

وفي الوقت نفسه لم تعترف أمريكا بما قام به الصهاينة من اجراءات من جانب واحد داخل مدينة القدس ، فقد صدر يوم 19/ يونيو / 1967م ، أول بيان أمريكي بشأن وضع القدس بعد استيلاء الصهاينة علي الجزء الشرقي منها ، و أعلن الرئيس الأمريكي جونسون، في مؤتمر صحفي " أن القدس مسألة بالغة الأهمية في أية تسوية سلمية ، وما من أحد يتمني أن يرى المدينة المقدسة مقسمة مرة أخرى بأسلاك شائكة ومدافع رشاشة

،لذا فإننى أهيب الليلة بجميع الأطراف أن توسع مداركها بحيث تأخذ مصالحها ومصالح العالم في القدس بعين الإعتبار في اية تسوية نهائية".(16)

وقد تحدد الموقف الأمريكى النهائى فى تلك الفترة ببيان السفير الأمريكى فى الأمم المتحدة،" آرثر جولدبرج " الذي أعلنه فى 14/يوليو/1967م ، والذى اعتبر المرجعية الرسمية للموقف الأمريكى فى السنوات اللاحقة ، وقد احتوى التصريح على النقاط التالية.

- أن تقرير المستقبل النهائى للقدس ككل يتم عبر الحل العام لمشكلة الشرق الأوسط .
- الدعوة لفرض رقابة دولية على الأماكن المقدسة.
- رفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، أونقل السفارة الأمريكية لها.
- تعتبر القدس الشرقية منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربى ، و لا يجوز لإسرائيل أن تدخل عليها أية تغييرات ، وأن التغييرات التى قامت بها تعد باطلة ولا تمثل حكماً مسبقاًعلى الوضع النهائى والدائم لمدينة القدس.

كما يتضح لنا فقد جاء الموقف الأمريكى من الإجراءات الصهيونية في مدينة القدس ضعيفاً ، إذ لم يستنكر تلك الإجراءات أو حتى يطلب منهم التراجع عنها ، بل على العكس حاولت أمريكا أن تحافظ علي مصالحها ومصالح العالم المسيحي في المدينة فقط ، وهو موقف لازالت أمريكا تعمل من أجله الى يومنا هذا .

وبالرغم من القرارات الدولية المستنكرة لكل الإجراءات الصهيونية ، استمر الصهاينة في اجراءات التهويد داخل المدينة، واستمرت تصريحات زعمائها المؤكدة على سيطرتهم عليها فقال ديان وزير الحرب الصهيوني، فى 11 يونيو /1967م" يجب أن تظل القدس عاصمة لدولة اسرائيل"، وذكر اشكول ،فى 12/يونيو/1967م" أن اسرائيل سوف تحتفظ بمدينة القدس ولن تعود الي الحدود السابقة" ، وصرح أبا إيبان وزير الخارجية ، 6/يونيو/1967م" حتى لو صوتت الامم المتحدة ب 121 صوتاً ضد صوت واحد، فلن تنسحب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها. ثم أعلن بن غوريون" بأن اسرائيل ستتمسك بالقدس مهما كانت القرارات التي تتوصل لها الامم المتحدة لأن القدس ظلت عاصمة اسرائيل طيلة ثلاثة ألاف عام وستظل كذلك وكرر عزم اسرائيل الإحتفاظ بمدينة القدس" (17)

لهذا نستطيع القول أن الصهاينة ضربوا بكل القرارات الدولية عرض الحائط ولم يولوها أي اهتمام ، هذه السياسة التى لا زالوا يعتمدونها حتى يومنا هذا ، وهي السياسة التى تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الاوربية ذات المصالح في المنطقة .

ثانياً : النتائج الإجتماعية والاقتصادية

مصادرة الأراضى واستيطانها وطرد سكانها

منذ أن احتلت القوات الصهيونية الشطر الشرقي من مدينة القدس في عام 1967م تبنت قوات الاحتلال سياسة ثابتة تجاه المدينة المقدسة تمثلت في تدعيم وتأكيد السيطرة الصهيونية عليها .

وقد تجسدت هذه السياسة في جملة من القرارات والإجراءات التي اتخذتها القيادة الصهيونية ، مثل: وضع الخطط والمشاريع الإستيطانية المكثفة داخل مدينة القدس وحولها، وفي عملية الإستيلاء المنظم على الأراضى والعقارات العربية فيها ، وقد بلغ التهويد درجات كبيرة جداً بعد السيطرة الصهيونية علي المدينة عام 1967م بحيث تعدى حدود المدينة ليشمل منطقة كبيرة وواسعة حولها عرفت باسم " القدس الكبرى".

وفي الواقع فإن هدف الاحتلال الصهيوني كان في هذه المرحلة ، تأمين القدس لتصبح عاصمة للدولة الصهيونية ، وعلى هذا الأساس بدأت صياغة جميع الخطط المتعلقة بها التي وضعت موضع التنفيذ وهى على النحو التالي :

- فتح طريق رئيسي يوصل الصهاينة من المناطق التي سيطروا عليها سابقاً بحائط المبكي .
- إعادة بناء الحي اليهودي في المدينة القديمة .
- اعادة الحياة الي مجمع جبل المكبر ، الذي يضم مستشفى الحداثة والجامعة العبرية ، والعمل علي توسيع الجامعة العبرية.
- ربط جبل المكبر بمنطقة القدس الغربية بواسطة مباني سكنية جديدة.
- بناء سور آخر حول القدس كجزء من استراتيجية دفاعية ضد أي عمل عسكري عربي محتمل.

- توطين سبعة آلاف صهيوني في المنشآت السكنية الجديدة لتأكيد الوجود الصهيوني في المدينة.(21)

ولتنفيذ تلك السياسة ، استخدمت سلطات الاحتلال العديد من الأساليب :

1- الاستيلاء على الأراضى العربية التى كانت تملكها أمانة القدس العربية ، والتى كانت تابعة للحكومة الاردنية ، بحجة ضم القدس الشرقية للقدس الغربية ، حيث أعلنت أن بلدية القدس الموحدة التى هي بلدية صهيونية أن من حقها تستولي على كل الأراضي الحكومية في القدس العربية والتصرف بها.
2- مصادرة الاراضي من المواطنين العرب الذين غادروا المدينة بعد حرب عام 1967م (أراضي الغائب) ، مدعية حمايتها من الوقوع في أيدى الأخرين .
3- مصادرة الأراضي من المواطنين العرب الذين مازالوا يعيشون فيها وذلك لأسباب عسكرية كالتدريب والمناورات والمصلحة العامة.
4- الاستيلاء علي الأراضي ومنع البناء فيها ، بحجة حماية المناطق الطبيعية.
5- الاستيلاء علي الأراضي بادعاء أنها ستتحول الي حدائق عامة ، حيث صدر عام 1968م أمر عسكري يخول الحاكم العسكري أن يأمر بتحويل أى أراض الي حدائق عامة. (22)

ولتنفيذ تلك السياسة قامت سلطات الاحتلال بالإجراءات التالية:

- قامت قوات الاحتلال الصهيوني في 11/يونيو/ 1967م ، وقبل نهاية الحرب بنسف كل المنازل في حي المغاربة ، ومنحت سكانه ساعتين فقط لمغادرة المكان ، وفي اليوم التالي كان المكان قد سوى بالأرض ، وقد بلغ عدد المنازل التى دمرت ، 135 منزلاً ، وعدد من طرد من منازلهم 650 شخصاً ، وكان من جملة المبانى التى دمرت – مسجد البراق القديم ومسجد الأفضلى مع ما كان يلحق بهما من زوايا .(23)

- نسف مصنع للبلاستيك قرب حى الأرمن داخل السور يعمل فيه ما يقارب من مائتي عامل وعاملة من العرب ، ثم قامت بهدم مائتى منزل ومخزن في المناطق المجاورة للحرم ، وكان من نتيجة عمليات الهدم والنسف تلك ، تشريد ما يقارب من ألف عربي آخر من أهل القدس .(24)
- ثم قامت سلطات الاحتلال بمصادرة 116 دونماً من الأراضى العربية في المدينة القديمة من أجل إعادة بناء الحي اليهودي ،وذلك بموجب قانون وضع اليد للمصالح العامة لعام 1943م.(25)

كذلك استولت سلطات الاحتلال ، علي 1200 دونم من منطقة مطار قلنديا عام 1970م ، وأقامت عليها منطقه صناعية (27).

وتبع ذلك ، هدم العديد من المنازل والعقارات من بينها مجموعة من البيوت المتفرقة بلغت 24 بيتاً بحجة الإنتقام من أعمال المقاومة .(28)

كما استولت علي 11680 دونماً من الأراضي العربية في القدس والمنطقة المحيطة بها التابعة لقري بيت حنينا والنبى صموئيل وبيت صفافا وصور باهر وجبل المكبر جنوب مدينة القدس، وقلنديا بالقرب من المطار والرامه شمال القدس ، وذلك استناداً الي قانون الاستملاك الصادر عن قانون الانتداب عام 1943م ، وأقامت عليها 1300 وحده سكنية في بيت حنينا والرامة ، وثلاثة ألاف وحدة في تل المشارف وستة آلاف وحدة في جبل المكبر و710 وحدات علي أراضي بيت صفافا.(29)

ثم تابعت سلطات الاحتلال عملية سلب الاراضي ومصادرتها ، فقد قامت بمصادرة، 116 دونماً من القسم الجنوبي من المدينة القديمة للأغراض العامة ، وذلك كما جاء تعريفها في التنظيمات الصادرة عن السلطات البريطانية سنة 1943م.(30)

وكانت الغاية من هذا الأمر تطوير المنطقة بحيث تستوعب العديد من الاسر الصهيونية وإعادة الحضور الصهيوني الي المدينة المقدسة القديمة في القدس الشرقية ، وقد امتدت المنطقة المصادرة ، من السور الغربي شرقاً الي تخوم دير الأرمن غرباً ، ومن طريق باب السلسلة شمالاً الي سور المدينة جنوباً ، وشملت المنطقة المصادرة 700 من المباني الحجرية التي لم يكن الصهاينة يملكون منها سوى 105 بيتاً قبل عام 1948م،

وبلغ عدد العقارات العربية المصادرة 1048 شقه ومسكن يقيم فيها 6000 فلسطيني ،و437 مشغلاً ومتجراً يعمل فيها قرابة 700 عامل عربي .(31)

ولم يتم طرد السكان من هذه المناطق دفعة واحدة كما حدث مع سكان حى المغاربة ، فقد انشئت شركة صهيونية لترميم المنطقة المصادرة وتجديدها ، باعتبارها حارة اليهود الجديدة واطلق علي هذه الشركة اسم (شركة ترميم وتطوير حارة اليهود) وكانت مسئولة مباشرة أمام رئيس الوزراء ولجنة شؤون القدس الوزارية ، وقد أخطرت هذه الشركة السكان العرب بأمر الاستملاك ، وعرضت عليهم تعويضاً للمغادرة ومساعدات برهنيات عقارية علي مساكن بديلة .(32)

وقد قامت سلطات الاحتلال الصهيوني في عام 1968م ، بمراجعة خطتها العامة لتوحيد القدس ، وكانت السمة العامة الرئيسية لهذه الخطة ، هي البناء من أجل أهداف وظيفية وعملية، وعلى الرغم من أن السياحة كانت الهدف الرئيسي من هذه الخطة، إلا أن الأولوية بالنسبة للحكومة الصهيونية كانت تتمثل في توطين أكبر عدد ممكن من الصهاينة في أصغر مساحة ممكنة من الأرض ، وفي أسرع وقت ممكن ، وكانت الوحدات السكنية في المباني المرتفعة هي الحل المقترح لتأمين هذا الغرض ، لأنها ستكون قلاعاً تستطيع من خلالها التحكم في المدينة المقدسة .(33)

وجاءت آثار الخطة الجديدة ، والتي تمثلت في بناء التلة الفرنسية ومنطقة راموت أشكول عام 1968م ، و مثلت أول مشروعات الإسكان الصهيوني في القدس الشرقية ، وقد ربط المشروع جبل المكبر بالقدس الغربية، ثم حي قيلو وحي ثالبيوت وحي النبي صموئيل وحي راموت وكلها تم بناؤها عام 1970م ، لتمثل الحلقات الرئيسية في السور الجديد للمدينة ، فقد تم بناؤها علي هيئة حصون وعلي نفس طراز التل الفرنسي وراموت اشكول السابق الذكر ، ثم تم بناء منطقة أثاروت الصناعية التي تكونت من 1670 دونماً ، وقد تمت مصادرة هذه الأراضي عام 1968م وبدأ العمل فيها بعد ذلك بفترة قصيره جداً.(34)

وقد أصبح السور فيما بعد حقيقة قائمة بعد أن انتهت السلطات الصهيونية من تنفيذه، وهو الآن مقام علي جميع تلال مدينة القدس، خلف المدينة القديمة فوق الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال قبل عام 1967م، مثل (جبل اسكوبس –والمشارف) وبين

الأجزاء التي احتلت بعد الحرب، حتى تكون هناك حرية فى التنقل بين تلك المناطق للصهاينة داخل بنايات مستحكمة تطل على المدينة المقدسة، إلى جانب أن المركز الحكومي الرسمي الذى يضم مبني الكنيست الصهيوني لا يبعد سوى كيلو متر واحد عنه.(35)

وبإقامة ذلك الحزام من القلاع والمستوطنات لم يبق سوى ممر واحد يربط القدس العربية بالضفة الغربية والأردن عن طريق أريحا ، وهو الممر الوحيد الذى يصل الحرم الشريف والصخرة المشرفة بالعالمين العربي والاسلامي، كذلك أراد الصهاينة من هذه الخطة خلق واقع جديد في مدينة القدس يحقق هدفها الرئيسي وهو تهويد مدينة القدس واغلاقها صهيونياً والاستيلاء عليها كلياً.(36)

بعد هذه الاجراءات تابعت سلطات الاحتلال الصهيوني إجراءاتها تجاه مدينة القدس ، فقامت بتهجير عدد من الأسر العربية اجبارياً من منازلهم ، ففى الاسبوع الأول من الحرب قامت سلطات الإحتلال الإسرائيلى بنسف 135 منزلاً فى حى المغاربة داخل السور القديم ، كان يسكنها 6500فلسطينى، كذلك قامت السلطات الإسرائيلية بطرد ما يقارب من نفس العدد من الحى اليهودى ، فقد أحدثت العمليات الإسرائيلية داخل مدينة القدس خللاً فى الوضع السكانى فى المدينة خلال تلك الفترة ، فبعد أن كان سكان المدينه من الفلسطينيين يمثلون الغالبية الكبرى ، أصبحوا بتأثير تلك السياسة أقلية ، فبعد أن كان سكان المدينة من الفلسطينين يبلغون تقريباً عشية الإحتلال الإسرائيلى 472و129ألف ، أصبحوا لا يزيدون عن 75ألف نسمة ، فقد قدر عدد النازحين عن المدينة خلال تلك الفترة ب 50ألف نسمة عوضاً عن الذين منعوا من الرجوع لها وكانوا يتمتعون بالمواطنة فيها قبل الاحتلال ، ثم تابعت سلطات الاحتلال عملياتها وقامت بعزل المناطق العربية بواسطة منشآت ضخمة داخل المدينة ، ثم قامت بوضع قوانين جديدة أطلقت عليها اسم (قوانين المنفعة العامة) وملكية الغائب ، وقامت بتطبيق قانون نزع ملكية الأراضي عن الفلسطينين الذين كانوا يعيشون خارج مدينة القدس عام 1967م ، والذين رفضت السلطات الصهيونية عودتهم وعن الأراضي الزراعية التي تمثل كامل حيازة بعض القرى أو بعض الاسر الفلاحية ، والأراضي التى لم يتمكن أصحابها من اثبات ملكيتها من الناحية الفنية قانونياً ، ولم ينجحوا في اقناع سلطات الاحتلال بصحة وثائق الملكية التي صدرت في ظل الحكم العثمانى ، أو تلك الأراضي التي ظلت تحت يد الاسرة لعدة أجيال

وتم تقسيمها بين الاخوة ، وبطول المدة فقدت وثائق الملكية ، أو لم تعد تتطابق مع بعضها، والمساحات المحددة التي تعود ملكيتها الي الدولة والتى لم تعد موجودة من وجهة النظر الصهيونية ، والمساحات المحددة الاخرى التى ترجع ملكيتها الى الوقف الإسلامي.(37)

بالإضافة الى ذلك مضت سلطات الاحتلال فى خطتها لإخلاء القدس العربية من سكانها العرب ، فأمرت أصحاب المساكن والمتاجر فى شارع المصراره الواقع بين باب العمود والشيخ جراح بمغادرة بيوتهم فوراً بحجة توسيع الشارع بعد أن هدمت الجانب الغربي منه،وألحقته بإحدى الحدائق التابعة لها ، بعد أن قامت بهدم السور الذى كان يفصل القدس العربية عن القطاع المحتل سابقاً.(38)

ثم قامت سلطات الاحتلال بإسكان 40 عائلة صهيونية فى المنازل العربية فى ناحية شعفاط الواقعة الى الشمال من القدس على طريق رام الله ، ثم لجأت الى تهديد الموظفين العرب من أهالى القدس الذين يعملون فى الضفة الغربية بترك القدس والتخلى عن السكن فيها، والإقامة فى المدن التى يعملون بها ، ثم أعلن "تيدى كوليك" رئيس بلدية القدس الصهيونى فى يوم 13/اغسطس /1968م ، بأن السلطات الاسرائيلية تعتزم إجلاء ألف عائلة عربية على الأقل من المدينة القديمة ، وأوضح "يهودا تامير" مدير مكتب رئيس الوزراء والمسئول عن شؤون الإسكان فى القدس ، من خلال مؤتمر صحفى عقده يوم 13/اغسطس/1968م ، أنه سيتم انشاء عشرة آلاف وحدة سكنية وأن ثلاثين ألف صهيوني سيتم اسكانهم فى القدس العربية خلال السنوات الأربع القادمة .(39) وقد قام تامير بتقسيم هذا العدد على النحو التالى:

ثلاثة آلاف وحدة بالقرب من المرتفع المشرف على حى الشيخ جراح من جهة الشمال على طريق رام الله القدس ، وثلاثة آلاف وحدة فى اتجاه جبل اسكوبس ، وأربعة آلاف وحدة بين الحى اليهودى وسلوان ، بالإضافة الي ذلك فإن الجامعة العبرية ستقيم منشآت لسكن اثنى عشر ألف طالب فى المساحة الواقعة بين الجامعة العبرية ومستشفى اوغستا فيكتوريا .(40)

كذلك كشفت صحيفة معاريف الصهيونية عن جانب من الخطة لتهويد القدس،عندما ذكرت فى عددها الصادر يوم 12/مايو/1969م ، "أن مشروع القدس المسمى مشروع الأب ، يشمل المنطقة الممتدة من بيت لحم حتى رام الله، وستقام بموجب هذا المشروع مراكز تجارية جديدة فى القدس وأن مئات من العائلات الصهيونية ستسكن القدس القديمة فى المستقبل ، ويشمل المشروع إ خلاء المدينة القديمة التى تضم عشرين ألف مسكن وإعادة تنظيمها "(41) ثم أوردت صحيفةيدعوت أحرنوت فى عددها الصادر يوم 21/مايو/1969م ، بياناً لوزير الإسكان الصهيوني داخل الكنيست وضح من خلاله خطة اسرائيل حول السيطرة الكاملة على مدينة القدس وقال" أن المطلوب هو ثمانية آلاف وحدة سكنية للمهاجرين وأن ربع المرحلة الأولى من الخطة قارب على الإنتهاء ، إذ سيقوم ابتداء من أول سبتمبر 1969م ما بين 200 و 300 وحدة سكنية كل شهر للذين يرغبون فى السكن داخل القدس القديمة.(42)

وقد استخدمت سلطات الاحتلال اسلوب الضغط الاقتصادى ، لترحيل السكان العرب من القدس ، ففى هذا المجال اتخذت العديد من الإجراءات ، لتصفية الاقتصاد العربي واذابته تدريجياً فى بوتقة الاقتصاد الصهيونى ، ومن أول الاجراءات التى قامت بها هو اغلاق كل البنوك العربية القائمة فى المدينة ، مثل البنك العربى ، وبنك القاهرة عمان والبنك العقاري الاردنى ، وقامت بمصادرة أموال تلك البنوك ، ثم قامت باستبدال العملة الاردنية بالعملة الصهيونية ، وتم فصل مدينة القدس عن القرى والمدن العربية المجاورة لها ، وقامت بمنع ادخال أى منتج زراعى وصناعى منها الىأسواق القدس ، بينما أباحت فى الوقت نفسه ادخال جميع أنواع البضائع والمنتجات الصهيونية الى المدينة، وقد أحكمت القبضة الصهيونية على اقتصاد القدس من خلال قانون التجارة الاسرائيلى ، ذلك القانون الذى فرض علي التجار العرب الحصول على رخصة تجارية صهيونية وتسجيلها فى السجل التجاري الصهيوني ، وحصر الاستيراد بالموانئ والمطارات الصهيونية ، وفتح أسواق القدس لتشغيل رؤوس الأموال الصهيونية ومزاحمتها لرؤوس الأموال العربية البسيطة ، واقامة المراكز التجارية الصهيونية فى

القدس العربية ، يضاف الى كل تلك الاجراءات ، فرض الضرائب المرتفعة والمتعددة علي سكان المدينة العرب ، وتحميلهم تبعات الاقتصاد المتدهور لحكومة الصهاينة .(43)

وقد شمل التخطيط الصهيونى لضرب الاقتصاد العربي داخل مدينة القدس ، المنافسة فى مجال السياحة ، التى كانت تعتبر من أهم المداخل الاقتصادية لسكان المدينة العرب ، فقام الصهاينة بإقامة العديد من الفنادق فى المنطقة العربية ، أشهرها فندق هايات الكبير على جبل اسكوبس ، الى جانب اقامة سبعة فنادق اخرى بتكلفة 35 مليون ليرة صهيونية في السنوات القليلة التى اعقبت الاحتلال عام 1967م.(44)

هذا الواقع الاقتصادي الذى أراد الصهاينة ترسيخه داخل مدينة القدس ، مثل ضربه قاصمة للوضع الاقتصادي والمعيشى اليومى للسكان العرب فى المدينة ، الذين فى اعتقادى أصبحوا أمام خيارين لا ثالث لهما الأول: الهجرة وترك المدينة للبحث عن لقمة العيش ، وهو الهدف الرئيسى للمخطط الصهيوني ، والثانى : العمل عند المؤسسات والمقاولين الصهاينة دون أى حقوق تذكر خاصة فى قطاع البناء ليصبحوا أداه طيعة فى يد الحكومة الصهيونية توجههم كيفما تريد.

ولقد واجهت تلك الاجراءات الصهيونية معارضه من قبل المجتمع الدولى ، خاصة مجلس الأمن الدولى الذى قام بإصدار أكثر من قرار ضد تلك الاجراءات ، ومن أهم تلك القرارات ، قرار رقم (252) لعام 1968م ، والذى تضمن رفض كل الاجراءات الصهيونية الاجتماعية والاقتصادية والادارية والسياسية والقانونية ، وكل الممارسات التى قامت بها دولة الكيان الصهيوني بعد الاحتلال ، واعتبار تلك الاجراءات باطلة وطالب القرار إلغائها جميعاً .(45)

وعندما لم تذعن دولة الكيان الصهيونى لهذا القرار ، اجتمع مجلس الأمن وقام بإصدار قرار رقم (267) بتاريخ 3/يوليو/1969م ، والذى أكد من خلاله على المبدأ القائل إن الاستيلاء على الأراضى بالفتح العسكري غير مقبول وأكد على القرار السابق وشجب بشدة الاجراءات المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس القانوني والسياسى .(46)

وبالرغم من تلك المعارضة الدولية للسياسات الصهيونية تجاه مدينة القدس، إلا أن الصهاينة استمروا فى تلك السياسة وبقوه .

النتائج الدينية والثقافية

- الحفريات

الى جانب عملية الضم ومصادرة الأراضى واقامة طوق من القلاع حول مدينة القدس وطرد السكان منها ، استمرت السلطات الصهيونية فى تغيير معالم المدينة وذلك باستخدام أساليب اخرى ، وهى اسلوب الحفريات ، بمعنى القيام بحفر وتدمير العديد من الأماكن الأثرية والدينية الملاصقة للمدينة بهدف القضاء على كل ما هو عربى أو إسلامى داخل المدينة .

فقد استخدمت سلطات الاحتلال الحفريات كوسيلة تدعم بها ما تدعيه من حق تاريخى فى فلسطين عامه وفى مدينة القدس خاصة ، وقد حدد علماء وسلطات الآثار الصهيونى أهداف تلك الحفريات بالأتى:

1- الكشف الأثرى على الحائطين الجنوبى والغربي للحرم الشريف وعلى امتداد طوله 485 متراً ، تمهيداً للكشف عما يسمونه بحائط المبكى (حائط البراق) .

2- هدم وازالة جميع المبانى الإسلامية من معاهد ومساجد وأسواق ومساكن ملاصقة أو قائمة فوق منطقة الحفريات أو مجاورة لهذا الحائط وعلى طول امتداده .

3- الاستيلاء على الحرم الشريف وانشاء ما يسمونه بالهيكل الكبير.(47)

وتحقيقاً لتلك الأهداف ، بدأت سلطات الاحتلال الصهيوني منذ اليوم الأول لاحتلالها المدينة عام 1967م ، باتباع خطه مفادها حفر كل الأماكن الهامة داخل الأحياء العربية المصادرة داخل سور المدينة ، والمناطق الملاصقة للحائطين الجنوبى والغربى من الحرم الشريف، واتخذت من هذه الحفريات وسيلة لتصديع ما فوقها من أبنية سكنية وتجارية ودينية وحضارية ، والتسبب فى انهيارها ثم هدمها واجلاء سكانها .(48)

ومما يؤكد ذلك أن الحفريات التى جرت فى القسمين الجنوبى والغربي لحائط الحرم الشريف ، تعتبر ذروه فى تاريخ الحضارة الاسلامية والمسيحية بالنسبة لأى موقع آخر فى العالم، وقد اعترف مدير الآثار فى الجامعة العبرية ، بأن المسؤول عن الحفريات

فى تلك المنطقة لا يملك الخبرة الكافية للحفر تحت الجدار وأن عمله قد يسفر عن تدمير موجدات أثرية عظيمة القيمة .(49)

وتنفيذاً لتلك السياسة ، قامت مديرية الآثار الصهيونية بعد الاحتلال مباشرة ، باعتبار القسم العربي من القدس مندمجاً بالقسم الصهيوني ، وأنه يشكل وحدة أثرية تخضع لقانون الآثار الصهيوني ، وفى 8/اغسطس / 1967م ، نشرت صحيفة الجروساليم بوست خبراً بعنوان " الحاجة الى تخلية 82 متراً من حائط المبكى (حائط البراق) ، وفى 15/يوليو/1968، أشارت الصحيفة نفسها الى قيام فرق عديدة من مهندسي الآثار فى اسرائيل ومن الخارج بإجراء حفريات فى أكثر من أربعين محلاً داخل منطقة القدس تحت اشراف دائرة الآثار الاسرائيلية. وكان من أبرز هذه الحفريات تلك التى قام بها "بنيامين مازار" الخبير الأثرى فى الجامعة العبرية ، عند الحائط الجنوبى لما يسمونه جبل الهيكل (المسجد الأقصى) باسم جمعية الاستكشاف الصهيونية.(50)

وقد شملت الحفريات الصهيونية فى مدينة القدس المناطق التالية

1- الأقسام الملاصقة لأسوار الحرم الشريف فى الجهتين الجنوبية والغربية ، مبتدئه من نقطه تقع فى أسفل الحائط للمسجد الأقصى وتسير ملاصقة حتى الزاوية الغربية للحرم الشريف من الخارج، ومنها تتجه شمالاً على محاذاة الحائط حتى تصل الى مدخل الحرم الشريف عند باب المغاربة ، وتنقطع عند مدخل حائط البراق ، لتعود الى الاستئناف من بقعة فى محاذاة الحائط الغربى للحرم تقع أسفل عمارة المحكمة الشرعية القديمة ، ثم تمر شمالاً بأسفل مدخل الحرم الثانى عند باب السلسلة ، وتسير تحت المئات من الأبنية الوقفية مارة بخمسة مداخل اخرى للحرم الشريف وهى أبواب السلسلة والمطهرة والقطانين والحديد وباب علاء الدين البصيرى والمعروف بباب الناظر ، وقد امتدت هذه الحفريات مسافة 230 متراً وبعمق 9 أمتار.

2- حفريات فى الأراضى الوقفية الاسلامية الخالية من الأبنية والممتدة من الجهة الجنوبية لحائط المسجد الأقصى ولكل من حائط أبنية المتحف الاسلامى

والمنارة الفخرية حتى الزاوية الجنوبية الغربية للحرم الشريف، وقد بلغ عمق هذه الحفريات عشرة أمتار.

3- حفريات فى أراضى الوقف الاسلامى الواقعة ما بين الزاوية الفخرية ومدخل الحرم الشريف المسمى بباب المغاربة .

4- حفريات فى المنطقة الواقعة جنوب غرب حائط الحرم الشريف ، وصل عمقها 35 متراً واشتملت على الدهاليز والأقبية الواقعة تحت عمارة المحكمة الشرعية الاسلامية.

5- حفر سبع مساحات جديده مبعثرة بين حائط البراق شرقاً وحى الأرمن غرباً ثم حفريات فى بستان الأرمن بالقدس القديمة ، بالإضافة الى حفريات جبل صهيون وحفريات أمام مبني بلدية القدس والقسم الشمالي من برج تانكرد الذى يقع جزؤه الجنوبى داخل أسوار القدس القديمة .(51)

وبالرغم من استنكار المنظمات الدولية لهذه الاجراءات ، خاصة منظمة اليونسكو، التابعة للإمم المتحدة ، إلا أن حكومة الصهاينة استمرت فى اجراءات الحفر والتنقيب داخل أسوار مدينة القدس وخارجها ضاربة بعرض الحائط كل القرارات الدولية فى هذا المجال، والدليل على ذلك ما نشهده اليوم وطوال السنوات السابقة من عمليات حفر كبيرة جداً موجهه ضد مدينة القدس وحرمها الشريف تحديداً ، وآخر الجرائم الصهيونية فى هذا المجال هو النفق تحت المسجد الأقصى وما خفى أعظم.

وقد نتج عن هذه الحفريات التى اعقبت الاحتلال مباشرة عام 1967م العديد من الآثار المدمرة على واقع المدينة المقدسة ، وفى كل المجالات ومن أهم تلك الآثار التالى :

1- تصدع الزاوية الفخرية (مقر مفتى الشافعية) وأربعة عشر عقاراً ملاصقاً لها، وملاصقة للمسجد الأقصى من الجهة الغربية التى تم هدمها فى حزيران 1967م.

2- انهيار العديد من المبانى التى جاءت من تحتها عملية الحفر مما أجبر العديد من العائلات العربية على ترك منازلهم القريبة من السور.

3- تصدع زاوية رباط الكرد والمدرسة الجوهرية ، وهما عقاران بجوار الحائط الملاصق للحرم الشريف ، وانهيار ما يقارب من 300 عقار ملاصقة للحرم

الشريف منها أربعة جوامع وأقدم سوق عربى فى القدس وهو سوق القطانين ، ومئذنة قيتباى أكبر مئذنة فى الحرم ، وكان يسكن فى هذه المنطقة حوالى ثلاثة آلاف عربى ، باتوا مهددين بالتشرد.(52)

4- انهيار المدرسة العثمانية الواقعة وسط الحائط الغربي للحرم الشريف، وذلك عام 1975م ، كما تصدعت أبنية المدرسة الصناعية الثانوية وملجأ اليتيم العربى ، وذلك بسبب التفجيرات التى قامت بها سلطات الاحتلال الصهيونى فى هذه المنطقة ، لشق طريق وبناء منطقة صناعية فى المناطق التى قامت بمصادرتها .(53)

5- دلت التقارير أن الحفريات خلف الحائط الجنوبى للحرم الشريف قد اخترقت أساسات المسجد الأقصى فى أربعة مواقع وتوغلت فى الأروقة السفلية منه ، وفى أروقة الأبنية والآبار الملاصقة داخل الحرم ، الأول: محراب المسجد الأقصى المبارك ، والثانى: أسفل جامع عمر ، الجناح الجنوبى الشرقى للمسجد الأقصى ، والثالث : تحت الأبواب الثلاثة للأروقة الملاصقة للمسجد الأقصى ، وقد توغلت الحفريات هنا عشرين متراً فى داخل الحرم ، والرابع : تحت الأروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى.(54)

وبالرغم من خطورة هذه الحفريات لم يخف زعماء الصهيونية هدفهم الحقيقى من وراء تلك الحفريات، فقد كشف وزير الأديان الصهيونى فى 27/اكتوبر/ 1970م، لصحيفة يدعوت أحرنوت الصهيونية حديثاً مفاده" أن وزارة الأديان الاسرائيلية تسعى بواسطة عمليات الحفريات التى تجريها للكشف الكامل عن حائط المبكى، بهدف إعادة هذه الدرة الثمينة الى سابق عهدها وأن هذه العمليات هى عمليات تاريخية ومقدسة للكشف عن الحائط وهدمة وازالة المباني الملاصقة له رغم العراقيل التى تقف فى الطريق." (55)

وادعى فى حينها أن لإسرائيل الحق الشرعى فى هدم قبة الصخرة والمسجد الأقصى ، إلا أنه لا يوصى بذلك نظراً لأن القانون اليهودى نص على أن المخلص المنتظر هو فقط من سيسمح له ببنائه .(56)

يتضح مما سبق أن الهدف الرئيس من عملية الحفريات التى بدأت منذ احتلال المدينة عام 1967م ، كان واضحاً وجلياً ، ومعداً مسبقاً ، وهو تدمير وتخريب كل معالم المدينة المقدسة العربية والاسلامية والمسيحية ، وذلك تنفيذاً للسياسة الصهيونية القائمة على الاغتصاب والانفراد بالسيطرة على المدينة المقدسة ، واظهارها كمدينة صهيونية قديمة كما يدعون ، هذه السياسة التى نجحت فى اعتقادى الى حد بعيد نظراً للتواطؤ الدولى مع هذه الفكرة والتقاعس العربى والاسلامى.

- هدم الأماكن الدينية والأثرية والسيطرة عليها

منذ اليوم الأول لاحتلال القدس من قبل الصهاينة عام 1967م ، قاموا بتدنيس الحرم الشريف متحدين بذلك شعور المسلمين وأخلاقيات العالم أجمع . ولعل من أبرز الدلائل على ذلك التعصب الصهيونى ، ما أعلنه وزير الأديان الصهيونى بتاريخ 12/اغسطس/1967م، فى مؤتمر صهيونى عالمى بالقدس ، عندما قال " ان تحرير القدس قد وضع جميع المقدسات المسيحية وقسماً من المقدسات الاسلامية تحت سلطة اسرائيل ، وأعاد الى اليهود جميع كنسهم إلا أن لإسرائيل مقدسات اخرى فى شرقي الاردن ، وفى جبل البيت " أى الحرم الشريف (57)

ويكشف هذا التصريح عن الأطماع الحقيقية الصهيونية للسيطرة على الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية والاستيلاء عليها ، وتحقيقاً لهذه الأهداف عمدت سلطات الاحتلال الصهيونى ومنذ اليوم الأول من سيطرتها على مدينة القدس الى تنفيذ سياسة مخططة لتدمير كل ما هو اسلامى أو مسيحى داخل هذه المدينة ، فقد اتخذت فى هذا المجال العديد من الاجراءات والتى جاءت على النحو التالى :

1- انتهاك حرمة المقدسات الاسلامية والمسيحية بوجه خاص وتدنيس المساجد والكنائس داخل المدينة وتحدى مشاعر المصلين .
2- دخول الحرم الشريف وفى جميع الأوقات ، والتجول بين المصلين وممارسة تصرفات أخلاقية شاذة .
3- إقامة طقوس الصلوات الصهيونية داخل الحرم الشريف.
4- التخطيط لإزالة الحرم القدسي الشريف.(58)

بدأت الاجراءات الصهيونية ضد الأماكن الدينية الاسلامية والمسيحية، منذ الأيام الأولى لاحتلال المدينة ، فقد قام الحاخام الأكبر لجيش الصهاينة فى 5/اغسطس/ 1967م، "شلومو غورين" مع عدد من أتباعه بالصلاة فى الحرم القدسى الشريف ، وقد أدى هذا العمل الإستفزازى الى إثارة مشاعر المسلمين وغير المسلمين ، وقد أرغم ذلك الحكومة الصهيونية الى منع الصهاينة من التجمع أو الصلاة فى الحرم الشريف.وبعد وصول مناحييم بيغن الذى أصبح رئيساً للوزراء الى جدار الحرم القدسى ، عبر عن أمله فى أن "يعاد بناء المعبد فى أقرب وقت وخلال فترة حياة هذا الجيل" .(59)

وقد تراجعت الحكومة الصهيونية عن قرارها السابق بمنع الصهاينة من الصلاة داخل المسجد الأقصى ، وذلك عندما أصدرت قاضية محكمة صلح صهيونية فى 28/يناير/1967م ، قراراً يقضى بإباحة الصلاة للصهاينة فى الحرم الشريف ، ولقد شجع ذلك القرار جموع الصهاينة على القيام باعتداءاتهم المتواصلة لانتهاك حرمة الحرم القدسى الشريف، واقتحامه فى معظم ساعات النهار فى محاولات لتأدية صلواتهم المزعومة داخله .(60)

ثم قامت سلطات الاحتلال الصهيونى بمصادرة وهدم ونسف العقارات الملاصقة للمسجد الأقصى ، مع محاولات عديدة لشراء ساحة المسجد الأقصى من قبل صهاينة أمريكيين .(61) ثم السيطرة على القسم السفلي من المحكمة الشرعية القديمة المعروفة بالمدرسة التنكزية عام 1968م ، التى يرجع تاريخها الى العهد المملوكى ، وقاموا بإنشاء كنيس تحت القوس المعروف بقوس ويلسون ،وقاموا بهدم ما يحيط بساحة البراق وما يلتصق بحائط المحكمة الشرعية من أبنية ، ومنها بناية المدرسة الشافعية المعروفة بالزاوية الفخرية ، وبدأوا بالتخطيط للسيطرة على منطقة جبل الزيتون وهى منطقه أثرية تاريخية وكذلك على منطقة جبل المكبر ، ثم استولوا على جبل شرفات وهى منطقة أثرية يرجع تاريخها للعهد البيزنطى.(62)

ثم جاءت الكارثة فى اغسطس /1969م ، والتى تمثلت بإحراق المسجد الأقصى على يد الصهاينة، فقد التهمت النيران الجناح الجنوبى الشرقى منه ، وقضت تماماً على المنبر المطعم بالعاج والذى اقيم فى عهد صلاح الدين الأيوبى، كما ألحق أضراراً بالغة

بسقف المسجد .(63) ويذكر أن سيارات الإطفاء الصهيونية قد تأخرت عن المجئ لإطفاء الحريق وبشكل متعمد ومقصود حتى تأتى النيران على كل المسجد ويذكر أيضاً أنه رغم مجيئها متأخرة فقد قامت بصب البنزين على النيران بدلاً من الماء.(64)

أما الإجراءات الصهيونية ضد الأماكن المقدسة المسيحية داخل المدينة فهى لا تقل ضراوة عن الاجراءات الصهيونية ضد الأماكن المقدسة الاسلامية وجاءت على النحو التالى :

- تدنيس كنيسة القيامة فقد شهدت من أعمال التدنيس ما لا مثيل له طوال تاريخها ،اذ دخلها الصهاينة يجرون وراءهم الكلاب ويلبسون الألبسة غير المحتشمة ، وقاموا بسرقة تاج السيدة العذراء .(65)
- تعرضت العديد من الكنائس المسيحية الاخرى للإعتداءات الصهيونية ، مثل دير القديس جاورجيوس الأرثوذكسى فى جبل صهيون ، وكنيسة نوتردام ودير الرهبان ودير الآباء البندكيين ومقر القاصد الرسولي الذى كان يحمية علم البابوية، كما استولى الصهاينة على مقابر المسيحيين الأثرية القديمة ، الواقعة على جبل صهيون .
- تعرض العديد من رجال الدين المسيحيين الى حملة ضغوط كبيرة لإجبارهم على التنازل عن مساحات كبيرة من أراضى وعقارات الأماكن المقدسة التابعة لهم داخل المدينة، وقد صودر بالفعل العديد من تلك المساحات، مثل أراضى أحياء المصلبة والقطمون وكرم الرهبان الواقع بين محطة سكة الحديد وفندق الملك داوود بالقدس، وقد اقيمت على هذه الأراضى مبان سكنية للصهاينـــــة.(66)
- تعرض العديد من رجال الدين المسيحيين داخل الكنائس وفى فترات متعددة لاعتداءات خطيرة الأمر الذى أدى الى هجرة مسيحية من المدينة ، وطالب قادتهم الدول المسيحية فى العالم بالتدخل لوقف هذا الظلم الذى تتعرض له الشخصيات والأماكن المسيحية فى مدينة القدس .(67)

من الممكن القول أن الإعتداءات الصهيونية على الأماكن المقدسة الاسلامية منها والمسيحية ، لازالت حتى يومنا هذا وان شهدت صوراً جديدة ومختلفة وأصبحت أكثر خطورة وتنظيماً ، وطالت كل معالم المدينة الدينية منها والتاريخية .

ثالثاً – النتائج الثقافية والأثرية

أولاً:- النتائج الثقافية

منذ اليوم الأول للاحتلال الصهيونى لمدينة القدس ، أصبحت المؤسسات التعليمية والثقافية على اختلاف أنواعها هدفاً رئيسياً للحملة الصهيونية ، فقد سارعت سلطات الاحتلال وقامت بوضع يدها على جميع المدارس الحكومية ومكاتب مديرية التعليم الاردنى فى المدينة، وأعلنت عن اختصاصها بإخضاع التعليم فى جميع المدارس الحكومية لبرامج التعليم التى تطبقها على المدارس العربية فى المناطق المحتلة منذ عام 1948م ، كما أعلنت فى الوقت نفسه عن إلغائها برامج التعليم الاردنى ولجميع الكتب المدرسية الخاصة بها، وطلبت من مدير التعليم الاردنى وموظفى مكتبه وجميع مديريات ومديرى ومعلمات ومعلمى مدارس القدس الاردنية العربية ، الالتحاق بأجهزة التعليم الاسرائيلية الخاضعة لوزارة التربية والتعليم ولبلدية القسم المحتل سابقاً من المدينة .(68)

كما قامت سلطات الاحتلال بادراج اللغة العبرية كلغة رسمية فى المدارس الى جانب اللغات الأوربية الأخرى ، هذا الى جانب الغاء المناهج والكتب الدراسية التى كان معمولاً بها فى المدينة قبل الاحتلال الصهيونى لها عام 1967م، كما قامت بفرض رسوم عالية جداً وذلك فى محاولة منها لإبعاد التلاميذ العرب عن هدفهم الرئيسى وهو التعليم ، ثم قامت بإصدار قانون حمل رقم (564) فى 18/يوليو/ 1969م ، نص على عدم فتح مدارس خاصة جديدة الا برخصة من مدير المعارف والثقافة الاسرائيلى ، كما قامت سلطات الاحتلال بإلغاء كل الكتب الدراسية التى ترتبط ارتباطا وثيقاً بالوطن العربى ووضعه وتاريخه ، ثم قامت بطبع كتب ومذكرات فيها الكثير من المغالطات وتشويه الحقائق التاريخية والدينية ، كما عمدت الى عدم اقامة منشآت جديدة لتعليم الطلاب واكتفت بما هو قائم .(69)

ومواجهه لتلك السياسة ، لجأ سكان المدينة للتعليم الخاص والمدارس الأهلية ، التى زادت من استيعابها للطلاب لمواجهة سياسة التهويد فى المدارس الحكومية ، فعمدت سلطات الاحتلال الى مواجهة تلك الظاهرة ، باصدار قانون جديد أسمتة قانون – الاشراف على المدارس لعام 1969م – ، وهو قانون جاء فى مجمله ليحقق الاشراف الكامل للصهاينة على جميع المدارس الأهلية والحكومية، ويفرض على جميع المدارس والجهاز التعليمى فيها الحصول على تراخيص صهيونية تجيز له الاستمرار بممارسة المهنة ، كما يفرض عليهم الاشراف الصهيونى الكامل بالنسبة لبرامج التعليم ومصادر التمويل.(70)

ويمكن القول ، أن هذا القانون وضع ليمنع توجه سكان المدينة العرب من اللجوء الى هذه الظاهرة التى رأى الصهاينة أنها ظاهرة خطيرة يمكن أن تهدد كل السياسات التى وضعوها للقضاء على الثقافة العربية الاسلامية داخل المدينة .

ثانياً: النتائج الأثرية

قامت سلطات الاحتلال فى هذا المجال بالعديد من الاجراءات ، فقد نهبت كل آثار المدينة وسرقت المخطوطات النادرة وقامت بحفريات أثرية استهدفت فى النهاية هدم مدينة القدس واقامة مدينة صهيونية كاملة على أنقاضها.

وقد جاءت اجراءات سلطات الاحتلال فى هذا المجال على النحو التالى :

1. السيطرة على المتحف الفلسطينى الأثرى: فقد اعتبرت سلطات الاحتلال أن المتحف الفلسطينى فى المدينة ملكاً لحكومة الصهاينة ، وأعلنت تبعيته لدائرة الآثار الصهيونية ، بجميع محتوياته ووضعت لوحه بذلك عند المدخل الشمالى الرئيسى له ، وقامت القوات العسكرية الصهيونية ، منذ اليوم الأول لاحتلالها المدينة باقتحام المتحف واتلاف معظم محتوياته .(71)

وتبلغ مساحة الأرض التى عليها المتحف ، أربعين ألف متر مربع ، وقد تم بناؤة عام 1929م ، بمنحة مالية مقدارها مليون دولار قدمتها مدرسة "وكفلر الأمريكية" .(72) ولتبرير عملها ضد المتحف ادعت سلطات الاحتلال أن مقتنيات المتحف قد عوملت

بصوره سيئه فى الفترة التى سبقت عام 1967م ، لذا عمدت الى اتخاذ خطوات تمهيدية نحو نقل التحف داخل المدن التى تسيطر عليها منذ عام 1948م.(73)

1. هدم المباني حول مقام النبى داوود: قامت السلطات الصهيونية فور احتلالها لمدينة القدس ، بهدم المبانى الملاصقة لمسجد ومقام النبى داوود بالقدس ، وهى تقع على المرتفع المسمى بجبل صهيون بجوار الناحية الجنوبية الغربية من سور القدس ، وهذا المكان مقدس لدى المسيحيين أيضاً ، كونه يمثل موقع العشاء الأخير الذى تناوله السيد المسيح ليلة القبض عليه ومحاكمتة. ثم قامت سلطات الاحتلال بهدم المكتبة الخالدية وهى احدى المكتبات الشهيرة التى تقع فى مدينة القدس ، وتضم كتباً ومخطوطات أثرية ونادرة ذات قيمة تاريخية كبيرة .(74)
2. السيطرة على مخطوطات البحر الميت : وهى مخطوطات هامة جداً ، اكتشفت صدفة منذ عشرين عاماً فى كهوف قرية وادى قمران على شواطئ البحر الميت جنوب مدينة أريحا ،وهى على شكل وثائق من ورق البردى ملفوفة ومغلفة بخرق من القماش ، والمخطوطات هى نصوص من العهد القديم وكذلك كتابات من العهد الجديد لم تكن معروفة سابقاً مكتوبة بالعبرية والآرامية ، وتعود أهميتها الى كونها تلقى الضوء على التاريخ المسيحى واليهودى ، وكانت تعتبر من أهم كنوز المتحف الفلسطينى ، وقد قامت سلطات الاحتلال فى الأيام الأولى من الاحتلال ، بسحب مجموعة هامة من هذه المخطوطات بدعوى المحافظة عليها ولم تتم اعادتها مرة اخرى .(75)

يتبين مما تقدم أن السياسة الصهيونية تجاه النواحى الثقافية والأثرية جاءت تحقيقاً لما وضعته تلك الحكومة من خطط للقضاء على كل ماهو عربى اسلامى يربط سكان المدينة المقدسة بتاريخها وحضارتها السابقة، لتظهر للعالم أن المدينة مدينة صهيونية ، وذلك عن طريق أولاً: القضاء على كل المعالم الأثرية القديمة التى تؤكد على كون هذه المدينة عربية اسلامية الجذور والمنشأ ، وثانياً : العمل على تزييف الحقائق التاريخية والأثرية وتغييرها لتصب فى مصلحة ادعائها القائل بأن المدينة هى مدينة يهودية المنشأ والتاريخ .

وفى اعتقادى أن هذه السياسة لم تنجح كثيراً ، وذلك بسبب تمسك سكان هذه المدينة بكل ما يربطهم بها من تاريخ وحضارة ، وبسبب مقاومتهم الشديدة لكل اجراءات التهويد، وبالرغم من ذلك لاتزال عمليات التهويد وفى كل المجالات مستمرة حتى يومنا هذا بالرغم مما تواجهه السلطات الصهيونية من صعوبات فى هذا المجال .

رابعاً : النتائج القضائية

منذ أن سقطت مدينة القدس فى أيدى الصهاينة فى 7/يونيو/1967م، قامت سلطات الاحتلال بإغلاق جميع المحاكم النظامية فى المدينة ، واتخذت العديد من الاجراءات فى هذا المجال :

- قامت بنقل مقر محكمة الاستئناف العليا من المدينة الى مدينة رام الله ، وقامت بدمج محكمة البداية والصلح فى القدس بالمحاكم الاسرائيلية المماثلة والقائمة بالطرف المحتل سابقاً من المدينة، ونقلت لها جميع سجلاتها وأثاثها ، وطلبت من القضاة والموظفين العرب تقديم طلبات للإلتحاق بوزارة العدل الصهيونية ، وفصلت القضاء النظامى القائم فى القدس عن شؤون الضفة الغربية وألحقته كلياً بالقضاء الصهيونى.(76)

ثم قامت بوقف كل القرارات الصادرة عن دائرة المحاكم الاسلامية وتجاهل ما يدور فى دائرة الأوقاف الاسلامية ، واصدر وزير الأديان الصهيونى قراراً ينص على عدم مشروعية المحكمة الشرعية فى مدينة القدس من الناحية القانونية فى الدولة .(77)

بالطبع أدت هذه الاجراءات الى إعاقة سير النظام القضائى والمحاكم بشكل خطير داخل مدينة القدس ، كما أنه أثار ردة فعل فى الهيئة القضائية العربية ، مما أدى الى وصول أنشطة محكمة الاستئناف الى مرحلة التجميد الكلى ، لذلك أوصت لجنة التحقيق الخاصة التى أرسلتها الامم المتحدة للنظر فى الاجراءات الصهيونية ضد القضاء ، أن تطلب الجمعية العامة من حكومة اسرائيل ، إعادة النظام القضائى فى الأراضي المحتلة الى الوضع الذى كان يتمتع به قبل الاحتلال ، خاصة اعادة محكمة الاستئناف العليا الى مقرها فى مدينة القدس.(78)

لذلك حاولت سلطات الاحتلال استمالة قضاء المحاكم الاسلامية فى البداية ، تحت عوامل الإغراء ، ثم الضغط والتهديد فيما بعد، إلا أنها لم تنجح ، لذلك بادرت الى نفى رئيس المحكمة الشرعية سماحة الشيخ عبد الحميد السائح من القدس الى عمان، وبالرغم من ذلك استمر قضاة الشرع الاسلامى فى رفض التعاون مع سلطات الاحتلال، وتضامن معهم كل قضاة الشرع الاسلامى فى الضفة الغربية، وكان نتيجة هذا الموقف، أن أوعزت سلطات الاحتلال الى أجهزتها العسكرية والمدنية بعدم تنفيذ أى حكم أو قرار تتخذه المحاكم الاسلامية ، كما أنها تجاهلت كلياً أية شكوى ترفعها لها دوائر الأوقاف أو رئيس الهيئة الاسلامية ، وهى هيئة تأسست بعد الاحتلال الصهيونى لمدينة القدس الغربية ، تعنى برعاية شؤون المسلمين فى الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس ، وقد شمل هذا التجاهل عدم الاعتراف بشهادات الزواج والطلاق والإرث والوصاية والوقف وكل ما له صلة بالأحوال الشخصية للسكان العرب ، بما فى ذلك أية ولادة جديدة تنشأ عن أى زواج جديد ، ثم قامت بتعيين قاض شرعى ليافا على أن يكون مسؤولاً عن شؤون القضاء فى مدينة القدس ، وطلبت من سكان المدينة العودة له فى كل الشؤون التى تخصهم ، وبالطبع رفض مسلمو القدس الاعتراف بهذا القاضى ، ورفضوا التعامل معه ، معتبرين إياه غير مؤهل للقضاء الاسلامى.(79)

إلى جانب الاجراءات السابقة التي شملت كل مناحي الحياة داخل مدينة القدس ، لم تسلم من تلك الاجراءات بعض المرافق العامة الخدماتية ،مثل شركة الكهرباء فقد حاولت السيطرة عليها وتغيير مجلس ادارتها وجعلها شركة تابعة كلياً للسيطرة الصهيونية .(80) كذلك لم تسلم محطات المياه العربية من اعتداءات سلطات الاحتلال ، فقد قامت بفك خمس محطات رئيسية من محطات المدينة وصادرتها ، وربطت عرب القدس بشبكة المياه الخاصة ببلدية القدس السابقة ، ثم قامت بنقل مركز الخدمات الصحية العربية من القدس الى رام الله ، ثم عمدت الى إغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية فى القدس ووزعت اختصاصها بين ثلاثة مكاتب: مكتب صهيونى، مقره القدس للإشراف على جميع الجمعيات الخيرية العربية القائمة فى مدينة القدس ، ومكتب عربي فرعى فى مدينة رام الله ، ومكتب فرعى آخر م مقرة أريحا ، ثم قامت بإخضاع العديد من الجمعيات والمعاهد

العلمية والطبية والخيرية للإشراف الصهيونى ، وعلى رأس هذه المعاهد ، مستشفى المقاصد الخيرية ومستشفى العجزة الأرثوذوكس ومستشفى الهلال الأحمر ودار الطفل العربى ، وقامت بحجز كل الأموال التى تخص بعض تلك المؤسسات .(81)

الخـــــاتمـــة

بعد القاء الضوء على أهم الممارسات الصهيونية داخل مدينة القدس وأهم النتائج التى تمخضت أثر هذه الممارسات بعد الاحتلال الصهيونى للمدينة عام 1967م ، نخلص **الى** نتيجة مفادها أن سلطات الاحتلال الصهيونى قامت بتنفيذ خطة محكمة موضوعه مسبقاً الهدف من ورائها السيطرة على مدينة القدس وترسيخ الوجود الصهيونى فيها ، وتحويل المدينة إلى كيان صهيونى بعيد كل البعد عن تاريخها العربي والاسلامي ، ولهذا عمدت الى تنفيذ تلك الخطة بمجرد السيطرة على المدينة ، فقامت بالعديد من الاجراءات السياسية منها والقانونية ثم الاجتماعية والاقتصادية ، وأتبعتها بإجراءات ثقافية ودينية وقضائية ، هذه الإجراءات التى كانت من ضمن الإجراءات التى طبقتها سلطات الإحتلال الإسرائيلى على كل المناطق الفلسطينية التى احتلتها خلال تلك الفترة.

هذه الاجراءات خلفت العديد من المشاكل والصعوبات على كل مناحى الحياة داخل مدينة القدس ، والتى رأى فيها سكان المدينة العرب ضربه لكل معالم المدينة العربية والاسلامية ، وتغييراً لكل معالمها الدينية والتاريخية التى ظلت طوال السنوات السابقة دون مساس رغم تعرض المدينة الى العديد من الأخطار .

وبالرغم من تلك الاجراءات الصهيونية سابقة الذكر ، إلا أن المدينة ظلت حتى يومنا هذا صامدة أمام الهجمة الصهيونية ، وذلك بسبب مواجهة سكانها العرب لتلك الاجراءات بكل الوسائل المتاحة لديهم بالرغم من بساطة تلك الوسائل ، غير أن ذلك الصمود يحتاج إلى دعم معنوي ومادي من كل من له علاقة بهذه المدينة المقدسة خاصة المسلمين والعرب اللذين تربطهم بها علاقة لا يمكن فصمها أو التخلى عنها، وذلك للحد من استمرار الصهاينة فى سياساتهم القائمة على تهويد المدينة واخراجها من عمقها العربي الاسلامي، الأمر الذي يبذلون من أجله الكثير من الجهد المادي والمعنوي، وأكبر

دليل على ذلك ما نشهده اليوم من ممارسات صهيونية محكمة تطال كل مناحي الحياة داخل المدينة ، فهم يرفضون حتى ذكر اسمها فى أى مجال من مجالات التفاوض، ويؤكدون دائماًعلى كونها مدينة غير قابلة للنقاش أو التفاوض وأنها عاصمة دولتهم المزعومة.

لذلك نؤكد على أهمية تضافر كل الجهود المخلصة العربية منها والاسلامية للوقوف فى وجه السياسات الصهيونية اليومية ضد مدينة القدس ، فهناك لا يزال أمل في انقاذ تلك المدينة مما هى فيه من معاناة ، وتخليصها من براثن العدو الصهيونى الذي لايزال يعمل على القضاء على كل ما يربط المدينة بماضيها العربي والاسلامي ، وانهاء كل معلم تاريخى أو دينى يوحى بكونها مدينة عربية اسلامية .

ونؤكد على حقيقة اخرى ، أن كل ما يدعونه من اتفاقيات ومفاوضات ستعمل على اعادة الحق العربي فى مدينة القدس ، هى مجرد أوهام وأحلام ، فلن تعود القدس إلا كما ضاعت ، فالصهاينة لن يتنازلوا عنها بالمفاوضات أو التسويات لأنهم يعلمون جيداً أهمية هذه المدينة التاريخي والديني.

الهـــوامـــش

1- د خيرية قاسميه، قضية القدس، دار القدس، بيروت، الطبعة الأولى، 1979م،ص16.

2- د أحمد سعيد نوفل، القدس بين التهويد والامم المتحدة ومشاريع السلام ، مجلة المستقبل 1985م، ص،28.

3- المرجع السابق ، ص،28. و انظر ، خيريه قاسميه ، المرجع السابق ، ص،18.

4- كيت ماجواير، تهويد القدس، الخطوات الاسرائيلية للاستيلاء،علىالقدس،الآفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الأولى ، 1981م، ص 26،24.

وانظر: ليكس ، جباى موش: تصريحات وقرارات فى الموضوع الفلسطينى ، 1950-1989 معهد اسرائيل جليلى لبحث قوة الحماية، شهادات ووثائق،1990 ص40 .

5- سمير جريس: القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال التهويد، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1981،ص228،227.

6- خيريه قاسميه، مرجع سابق ، ص،19.
7- الموسوعة الفلسطينية ، جزء القدس،المجلد الثالث ،1984،الطبعة الأولى، ص508- 533 .
8- روحى الخطيب ، الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس بين 1965و1975م،مجلة شؤون فلسطينية ، الأعداد ، 42/41، شباط، ص،98.
9- خيريه قاسميه، مرجع سابق ، ص19.
10- كارين آرمسترونج، القدس، مدينة واحده عقائد ثلاث، ترجمة،د فاطمة نصر، د محمـــد عنان، سطور، 1996م،ص،647.
11- د أحمد نوفل ،مرجع سابق، ص،29.
12- روحي الخطيب، مرجع سابق،ص، 99.
13- عرفان نظام الدين، على طاهر الدجانى، القدس ايمان وجهاد، المؤســـسة العربيـــة للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية،1987،ص،32.
14 - PASSIA Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs DOCUMENTS ON JERUSALEM Jerusalem December 1996 p.247.
15- خيريه قاسميه، مرجع سابق، ص، 23.
16- الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية : القدس الشريف – القـــدس والسياســـة لأمريكية ، ط الأولى ، 1991، ص33.
17- عادل محمود رياض، الفكر الاسرائيلى وحدود الدولة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، دار النهضة العربية،للطباعة والنشر، بيروت ،الطبعة الأولى، 1989، ص،159،158.
18- المرجع السابق ،ص، 159.
19- خالد عايد،القدس الكبرى فى اسار الأمر الواقع الصهيونى، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد، 15،1993م،ص،101.
20- المرجع السابق،ص، 101.
21- كيت ماجواير،مرجع سابق،ص، 28،27.

22- أحمد سعيد نوفل ،مرجع سابق،ص،29.

23- نفس المرجع :ص، 101.

24- كيت ماجواير: ص 27.

25- الوثيقة ، ملحق رقم (1) ، من كتاب الإستيطان الصهيوني فى القدس – 1967– 1993، بيت المقدس للنشر والتوزيع ، ط الاولى ، ص235.

Abdul Latif Tibawi, The Islamis Pious foundations Jerusalem: Or igins , History and Usurpaion Israel (london Islamic Cultural 1978.p.114.

وانظر– PASSA-op-cit-p-247,

28 – روحي الخطيب، شؤون فلسطينية ، مرجع سابق، ص،98.وانظر، كيت ماجواير، مرجع سابق ،ص،28.

29– كيت ماجواير ، المرجع السابق ،ص،28.

30– أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق ، ص، 29،30.

31–نفس المرجع ،ص،30.

32– الموسوعة الفلسطينية ،مرجع سابق،ص،875.

33– كيت ماجواير،مرجع سابق،ص،61.

34– Tibawi.op cit.p.73.

35– مايكل دمبر، الاستيطان اليهودى فى القدس القديمة، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد، 8، 1991م،ص،37.

36– المرجع السابق ،ص،38. وانظر،روحى الخطيب،مرجع سابق ، ص،100.

37– كيت ماجواير،مرجع سابق،ص،30.وانظر ، د صبحى غوشه: القدس فى العملية السلمية، أبحاث الندوة الدولية ، التاريخ والمستقبل ، جامعة أسيوط ، 1996،ص710.

38–كيت ماجواير: مرجع سابق ،ص32.

39– أحمد سعيد نوفل ،مرجع سابق ،ص، 31.

40– نفس المرجع،ص،32.

41 – كايت ماجواير،مرجع سابق،ص،34.

42- سامي حكيم، القدس، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، الطبعة الأولى1970م، ص 250 .

43- نفس المرجع ،ص،251.

44- نفس المرجع ،ص،252.

45- نفس المرجع ص،253.

46- خيريه قاسميه ،مرجع سابق ، ص،29.

47- PASSIA.op cit.p.251.

48- Ibid.p.252.

49- خيريه قاسميه ،مرجع سابق ،ص،48. وانظر ،روحى الحطيب ، مرجع سابق، ص100

50- عرفان نظام الدين ،مرجع سابق ،ص،45.

51- خيريه قاسميه،مرجع سابق،ص، 49.

52- نفس المرجع ،ص،52.

53- نفس المرجع،ص53.

54- روحي الخطيب مرجع سابق ص101. وانظركيت ماجوايرمرجع سابق، ص41.

55- أحمد سعيد نوفل مرجع سابق،ص،34.وانظر،ماجواير،مرجع سابق،ص،41.

56- خيريه قاسميه ،مرجع سابق،ص،54.

57- روحى الخطيب، مرجع سابق ، ص،101.

58- كارين ارمسترونج، مرجع سابق ، ص،653.

59- عرفان نظام الدين ، مرجع سابق، ص، 56.

60- كيت ماجواير ،مرجع سابق،ص،57.

61- نفس المرجع، ص،39.

62- الموسوعة الفلسطينية ،مرجع سابق،ص،890.

63- خيرية قاسميه، مرجع سابق، ص، 59.

64- عرفان ، مرجع سابق، ص،87،57.

65- د. سليمان محي الدين سليمان فتوح ،سياسة التهويد الاسرائيلية لمدينة القدس،منذ عام 1967م، حتى وقتنا الحاضر، أبحاث الندوة الدولية القدس: التاريخ والمستقبل،جامعةأسيوط، مركز دراسات المستقبل،ص،261.

66- كارين ارمسترونج،مرجع سابق،ص،659.

67- الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق،ص،894.

68- خيرية قاسميه،مرجع سابق، ص، 55.

69- عرفان ،مرجع سابق،ص، 43.

70- قاسمية،مرجع سابق،ص، 56.

71- عرفان ،مرجع سابق،ص،44.

72- نفس المرجع ،ص،47.

73- سليمان محي الدين ،مرجع سابق،ص، 250.

74- روحي الخطيب ، مرجع سابق،ص،106.

75- د محمد نصر مهنا ، صور من المشكلات السياسية فى العالم المعاصر، دار المعارف ، الطبعة الأولى، 1981، ص، 426.

76- سليمان محي الدين،مرجع سابق،ص، 292.

77- محمد نصر مهنا ،ص،426.

78- روحى الخطيب،مرجع سابق،ص، 105.

79- الموسوعة الفلسطينية ،مرجع سابق، ص، 899.

80- خيرية قاسميه،ص،25،24.

81- نفس المرجع ،ص، 25.